مغاير للوجود فانه انما يكون موجودا بامر زايد ينضم اليه واما الوجود فهو موجود بنفسه لا بامر زايد عليه كما مر وايضا ان
عما عداه بقيد سلبي وهو ان وجوده ليس زايدا على ذاته اصلا فلا يتسلسل او معدوم وانما يمتنع اتصاف الشي بنقيضه
بهو هو بان يقال مثلا الوجود عدم او الموجود معدوم واما اتصافه بنقيضه بالنسبة والاشتقاق فلا يمتنع فان كل
صفة قايمة بشي فرد من افراد نقيضه كالسواد القايم بالجسم فانه لا جسم مع اتصافه به فيصدق ان الجسم ذو لا جسم
فلا بعد في ان يصدق ايضا الوجود ذو لا وجود والوجه الثاني السواد مركب من اللونية التي هي جنسه المشترك
بينه وبين ساير الالوان وفصل يمتاز به عنها وهو قابضية البصر فرضا انما قال ذلك لان خصوصية الفصل مجهولة
وقبض البصر الذي هو من اثارها معلوم فيعبر به عنها كما يعبر عن فصل الانسان بالناطق مثلا فان الاطلاع على ذاتيات
الحقايق وخصوصياتها التي هي فصولها عسير جدا فنقول الجزآن اوجدا وهما معنيان اي عرضان لزم قيام المعنى
بالمعنى اذ لا بد ان يقوم احدهما بالاخر والا لم يلتئم منهما حقيقة واحدة وحدة حقيقية وستبطله وان عدما معا او
احدهما فقط لزم تقوم السواد مع وجوده بالمعدوم وانه محال بديهة قلنا المختار انهما موجودان قولكم يلزم قيام المعنى
بالمعنى قلنا نعم ولم قلتم انه محال وحجتكم عليه ستبطلها او نمنع الملازمة اي نقول هما موجودان ولا يلزم قيام العرض بالعرض
لانهما في الخارج شي واحد ذاتا ووجودا ولا تمايز في الخارج حتى يقوم احدهما بالاخر فيه لان التمايز بينهما ذهني فليس في الخارج
شي هو لون واخر هو قابض للبصر يقوم ذلك الشي الاخر به اي بالشي الاول الذي هو اللون او يقوم الاول بذلك الاخر بل هو
اي السواد لون وذلك اللون بعينه في الخارج قابض للبصر فلا تمايز في الخارج وستزيد هذا شرحا في مكانه حيث نبين تركب
الماهية من الاجزاء المحمولة وان تلك الاجزاء انما تتميز في الذهن دون الخارج فان قيل اذا كان امرا واحدا في الخارج ولم يكن
له جزء فيه بل في الذهن فقط يلزم ان يكون للبسيط في الخارج صورتان ذهنيتان متغايرتان تطابقان ذلك البسيط
اعني صورتي اللون وقابض البصر وانه محال بالضرورة لان مطابقة احدى المتغايرتين اياه تنافي مطابقة الاخرى له بديهة
قلنا لا نم استحالته اي استحالة ان يكون للبسيط تانك الصورتان وانما جزمكم بذلك اي بكونه محالا انما هو من بديهة
وهمكم لا العقل بالصورة الخيالية كالمنقوش على الجدار والتخايل في المرآة فان الصورتين المتغايرتين من الصور
الخيالية يستحيل مطابقتهما لامر واحد بسيط فلذلك يتسارع وهمكم الى ان الحال في الاجزاء العقلية كذلك ولو علمت
ان مثل الصور التي هي الاجزاء الذهنية صور عقلية مخالفة للصور الخيالية ينتزعها العقل من الهويات الخارجية
بحسب استعدادات تعرض للنفس وبحسب شروط مختلفة تقتضيها اي تقتضي هذه الشروط تلك الاستعدادات
وكلمة من في قوله من مشاهدة جزئيات اقل او اكثر بيان للشروط وقوله والتنبه عطف على المشاهدة لمشاركات
ومباينات اي فيما بين تلك الجزئيات تحسبها اي بحسب المشاهدة فان التنبه انما يكون على مقدار المشاهدة قطعا
لم تستبعد جواب لقوله ولو علمت ان يعقل النفس صورة مطابقة لشخص واحد كما اذا شاهدت زيدا فارتسم فيها
او في بعض الاتها صورة تطابقه وبني نوعه كما اذا شاهدت مع زيد افرادا كثيرة من الانسان فانتزعت منها
بحذف المشخصات صورة ماهية الانسان التي تطابق زيدا وبني نوعه وان تعقل صورة اخرى يشاركها اي يشارك
ذلك الشخص وانث بتاويل الهوية الشخصية فيها اي في تلك الصورة الاخرى المشاركون له في جنسه كما اذا شاهدت
مع افراد الانسان افراد الفرس ايضا فانتزعت منها صورة ماهية الحيوان المطابقة لزيد وبني جنسه خاصة

المقصد

للمقصد السابع في تفريعات القايلين بالحال ذكر لهم فروعا الاول انهم قسموه اي الحال الى معلل اي بصفة موجودة قايمة
بما هو موصوف بالحال كما يعلل المتحركية بالحركة الموجودة القايمة بالمتحرك ويعلل القادرية بالقدرة والى غير معلل وهو
بخلافه اي بخلاف ما ذكر فيكون حالا ثابتا للذات لا بسبب معنى قايم به نحو اللونية للسواد والعرضية للعلم والجوهرية للجوهر
والوجود عند القايل بكونه زايدا على الماهية للماهية فان من احوال ليس ثبوتها لمحالها بسبب معان قايمة بها فان قلت
جوز ابو هاشم تعليل الحال بالحال في صفاته تعالى فكيف يشترط في علة الحال المعلل ان تكون موجودة قلت لعل هذا الاشتراط
على مذهب غيره وقد نقل عنه ان الاحوال المعللة لا تكون الا للحيوة وما يتبعها فان غيرها من الصفات لا يوجب لمحالها احوالا
كالسواد والبياض على ما مر والمثبتون للحال من الاشاعرة يقولون الاسودية والابيضية والكاتبية والمتحركية كلها احوال
معللة الثاني من الفروع انهم قالوا الذوات كلها متساوية في انفسها وانما تتمايز الذوات بعضها عن بعض بالاحوال القايمة
بها ويبطله ان الذوات المتساوية لا بد وان تختص كل بحال حتى يتصور تمايزها بالاحوال فاما ان يكون ذلك الاختصاص
لا لامر يقتضيه وانه ترجيح بلا مرجح واما ان يكون لامر وذلك الامر المقتضي للاختصاص اما ذات فالكلام في اختصاصه
من بين ساير الذوات بالمرجحية او صفة للذات فالكلام في اختصاص الذات بها اي بتلك الصفة وبالجملة فالاشتراك
في الذوات اعني التساوي في الحقيقة يوجب الاشتراك والتساوي في اللوازم ضرورة سواء كانت تلك اللوازم احوالا
او لا فكيف يتصور الاشتراك والتساوي في الحقيقة مع الامتياز باللوازم التي هي الاحوال واما على راينا في نفي الاحوال
فالذوات متخالفة في الحقايق وانها تشترك في اللوازم وذلك غير ممتنع لجواز ان تكون الحقايق المختلفة مقتضية لامر
واحد لازم لها بخلاف العكس وهو ان تكون الذوات مشتركة متساوية مع الاختلاف والتباين في اللوازم كما هو رايكم
فانه ممتنع قطعا وربما قال النافون للاحوال ان ملخص حجة المثبتين لها هو ان الحقايق مشتركة في امور مختلفة بخصوصياتها
وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف وهما ليسا بموجودين ولا معدومين فثبتت الواسطة التي هي الحال وذلك منقوض
بان الاحوال تشترك في الحالية وتختلف بالخصوصيات التي يتميز بها بعضها عن بعض وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف
فالحالية زايدة على الخصوصيات وانها اي الحالية المشتركة وهي مفهوم الحال حال فتشارك ساير الاحوال في الحالية
وتمتاز عنها بخصوصية وليس شي من المشترك والمميز موجودا ولا معدوما فثبت حال اخر فيتسلسل الاحوال الى غير النهاية
او نقول وانها اي كل واحدة من تلك الخصوصيات حال يشارك ساير الاحوال في مفهوم الحال ويمتاز عنها بخصوصية
اخرى وهكذا واجيب عنه بوجهين الاول التزام التسلسل في الاحوال ورده الامام الرازي بانه يسد باب اثبات
الصانع وفيه نظر لان اثبات الصانع انما يتوقف على امتناع التسلسل في الامور الموجودة والتزامهم لا يناقض هذا
الامتناع لجواز ان يمتنع التسلسل في الموجودات ولا يمتنع في الاحوال التي ليست بموجودة كما لا يمتنع في الاضافات والسلوب
الثاني ان الاحوال لا توصف بالتماثل والاختلاف فلا يصح ان يقال انها مشتركة في الحالية لانه وصف لها بالتماثل
ولا انها متباينة بخصوصياتها لانه وصف لها بالاختلاف واجاب الامام الرازي عنه ايضا بان ذلك جهالة لان كل امرين
يشير اليهما العقل بوجه من الوجوه اما ان يكون المتصور من احدهما هو المتصور من الاخر او لا فعلى الاول بينهما تماثل وعلى الثاني
اختلاف فلا مخرج عنهما وفيه نظر لانهم جعلوا التماثل والاختلاف اما صفة موجودة او حالا وعلى كلا التقديرين لا يقوم الا بالموجود
اما على الاول فلان وجود الصفة فرع وجود الموصوف واما على الثاني فلان الحال لا يقوم الا بالموجود فاطلاقهما اي اطلاق التماثل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)